**خاتمة**

من خلال دراستنا لنظام المركزية واللامركزية الإدارية بشئ من التفصيل بدءا بتعريف النظامين وتبيان أسسهما وتقديراتهما ومظاهر تجسيدهما في الجزائر توصلنا إلى ما يلي:

. في الوقت الحالي أصبح من المستحيل وجود نظام يأخذ بأسلوب المركزية على إطلاقه دون أسلوب اللامركزية أو الأخذ بأسلوب اللامركزية على إطلاقه دون أسلوب المركزية الإدارية، بل الأخذ بالنظامين معا وهو ما تبنته الجزائر بعد الأخذ بمزايا كل نظام.

. إن نظام اللامركزية الإدارية المجسد في الجزائر في شكله الحالي والذي تم إقتباسه فقد أفقد المعنى الحقيقي للتنظيم الإداري القائم على توزيع الوظيفة الإدارية بين الدولة والجماعات الإقليمية في إدارة الشأن المحلي وتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

إلى جانب ذلك عدم وجود التجانس بين النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتنظيم الإداري والواقع العملي.

إلى جانب هاته النتائج إهتدنا في الأخير إلى ذكر بعض التوصيات:

. بغرض الجمع بين النظام المركزي والنظام اللامركزي وتطبيقه في الجزائر بمعناه الحقيقي لابد من إحداث وإبداع التقنيات الميدانية لذلك.

. الإهتمام بالدورات التكوينية للموظفين والمنتخبين للإرتقاء بالمهام المنوطة بهم.

. إعادة النظر في النصوص القانونية المنظمة للجماعات الإقليمية من أجل إرساء نظام لامركزي فعال يدعم إستقلال البلديات في تسيير شؤونها، وكذا إعادة توزيع الوظائف على مستوى الولاية إذ يحتفظ الوالي بإختصاصاته كممثل للدولة وتمكين الهيئة التدوالية ورئيسها في الولاية بإنجاز المهام المرتبط بالشأن المحلي.

. التخفيف من الوصاية المسلطة على المجالس الشعبية البلدية والولائية والتوجه نحو جعلها قضائية.